على الغلاف

«مباراة القرن» في شرق آسيا

ترامب وكيم: ماذا بعد «اللحظة التاريخية»؟

«لحظة تاريخية» جمعت بين دونالد ترامب وكيم جونغ أون في سنغافورة. الرجلان اللذان وقفا وجهاً لوجه، للمرة الاولى في تاريخ العلاقات الأميركية – الكورية الشمالية، تصافحا وتبادلا الابتسامات العريضة، قبل أن ينزويا في محادثات مغلقة أفضت إلى التوقيع على «وثيقة شاملة»، تهدف إلى فتح «صفحة جديدة». لا تزال تداعياتها الجيوسياسية مرتبطة بالكثير من المفاصل المعقدة على مسار «السلام النووي» في شبه الجزيرة الكورية، والمعبّد بالكثير من الألغام

وسام متى

بدا المشهد استثنائياً أمس، حتى إنّ أحداً لم يكن ليتخيّله قبل أشهر خلت. الصحافيون المحتشدون أمام فندق «كابيلا» السنغافوري، والملايين الذين تسمّروا أمام شاشات التلفزة حول العالم، بذلوا كل ما في وسعهم حتى لا يفوتهم أيّ تفصيل. هو اللقاء الأول الذي يجمع رئيساً للولايات المتحدة بزعيم كوري شمالي، في مسعى لحل ما يمكن وصفه بالتركة الأخيرة في «الحرب الباردة» بنسختها الأميركية – السوفياتية.

هذا الشغف في تتبع مجريات المشهد السنغافوري لم تقتصر أسبابه عند كثيرين على الحدث السياسي، فنجما اللقاء رجلان استثنائيان، تجمعهما أشياءُ كثيرة، بدءاً بنزعة «الجنون»، مروراً بعشق الرفاهية، وصولاً إلى التشابه في «خط اليد»؛ بقدر ما تفرّقهما أشياء أكثر، ابتداءً بتركة الحرب الكورية التي لا تزال رسمياً تعيش في حال «الهدنة» الثابتة والهشة معاً، وانتهاءً بتلك الريبة المتبادلة، التي دفعت بالزعيم الكوري وشقيقته النافذة للذهاب إلى سنغافورة بطائرتين مختلفتين تحسباً لأي «كارثة»، والتي تجعل اليوم أيّ حديث عن «صفحة جديدة» بين واشنطن وبيونغ يانغ مليئاً بالشكوك، في ظل تجارب طويلة ومريرة، تجاوز ميدانها شرق آسيا، وإدراك واضح لقواعد اللعبة الجيوسياسية في العالم، بكل تعقيداتها ومصالحها المتناقضة والمتقاطعة في آن واحد.

على هذا الأساس، لا يمكن التسليم بأنّ المصافحات المتكررة بين دونالد ترامب وكيم جونغ أون، والابتسامات العريضة التي ارتسمت على وجهيهما، أو حتى «الوثيقة الشاملة» التي يمكن تلخيصها بعبارة «التفكيك النووي مقابل الضمانات الأمنية»، مؤشر على انقلاب جيوسياسي في العلاقة بين الشرق الآسيوي والغرب الأميركي. فالألغام العابرة للحدود لا تزال كثيرة، ومنسوب «عدم الثقة» بدونالد ترامب في تزايد مطّرد، والشواهد كثيرة على ذلك، بدءاً من إيران، مروراً بفلسطين، وصولاً إلى «قمة السبعة» قبل أيام.

مع ذلك، فإنّ ثمة كوّة فتحت أمس في الجدار، بعدما مهّدت لها سلسلة تحرّكات أميركية ـ كورية شمالية، في خضم التوتر الذي أرخى بظلاله على خط واشنطن – بيونغ يانغ منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض، والذي بلغ ذروته حين فرّغ الرئيس الأميركي وغريمه الكوري الشمالي شحناتهما ذات التوتر العالي، تفاوتت أشكالها بين التهديد بالقصف المتبادل، والتباهي بحجم «الزر النووي» الأحمر الذي يمتلكه كل منهما.

خلف هذا «الجنون»، الذي جعل العالم، أو على الأقل جزءاً واسعاً منه، يحبس أنفاسه، وهو يترقب جنوح الهستيريا الترامبية – الكيمية نحو «أبوكاليبس» القرن الحادي والعشرين، كانت ثمة «طبخة» تحضّر خلف الكواليس، وعلى الخشبة، تبدّت ملامح قرب «استوائها» خلال الألعاب الأولمبية الشتوية التي استضافتها كوريا الجنوبية في السابع من شباط الماضي، والتي شهدت مشاركة نادرة لشقيقة الزعيم الكوري كيم يو جنغ التي كانت أمس شاهدة، إلى جانب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو على مجريات توقيع «الوثيقة الشاملة»، ومن ثم في الزيارة التاريخية التي قام بها الزعيم الكوري الشاب للشطر الجنوبي من شبه الجزيرة في نيسان الماضي، والتي جاءت في خضم اتصالات ماراثونية ظلت تجرى طوال أسابيع على خط واشنطن – بيونغ يانغ.

كل ما سبق مهّد لـ«اللحظة التاريخية» يوم أمس. نحّى ترامب وكيم الخطاب الهستيري جانباً، وتصرّفا، كما لو أنهما شخصان آخران، أو كأنهما وضعا على وجهيهما قناع الدبلوماسية. «رجل الصاروخ الصغير» الثلاثيني توجه إلى «الرجل المصاب بالخرف» السبعيني بفيض من الاحترام قائلاً: «سعيد بلقائكم سيدي الرئيس. الطريق للوصول إلى هنا لم يكن سهلاً. الأحكام المسبقة القديمة والعادات العتيقة شكّلت عقبات كثيرة، لكننا تجاوزناها كلها من أجل أن نلتقي اليوم»، فردّ الأخير بمزيد من الإطراء والتفاؤل قائلاً: «ينتابني شعور عظيم حقاً. سنجري نقاشاً رائعاً، وسنحقق نجاحاً كبيراً. هذا شرف لي وسنقيم صداقة رائعة، ليس لديّ شك في هذا».

يبدو ذلك كافياً للقول إن اجتماع الدقائق الثماني والأربعين قد تجاوز الحاجز النفسي أمام انطلاق عملية سياسية معقّدة، وضعها ترامب قبل أيام في إطار «الفرصة لمرّة واحدة»، والتي أثمرت تفاهماً مكتوباً، سيشكّل الأساس للتفاوض المستقبلي، الذي سيكون مسكوناً بشيطان التفاصيل. وفي العموم، فإنّ بنود الوثيقة لا تختلف في جوهرها، وحتى في بعض عباراتها، عن تلك التي توصل إليها الطرفان في عام 1993، لجهة التعهد العام من قبل كوريا الشمالية بـ«العمل نحو نزع السلاح النووي بالكامل من شبه الجزيرة الكورية»، و«توحيد الجهود من أجل إقامة نظام دائم ومستقر للسلام في شبه الجزيرة الكورية».

ومع ذلك، فإنّ الكلمة المفتاح في الوثيقة الموقعة هي «الضمانات» الأمنية التي تعهد بها الرئيس الأميركي لكي تقدم بيونغ يانغ على نزع سلاحها النووي، والتي وصفها بومبيو، عشية القمة، بأنها ستكون «فريدة ومختلفة».

وإذا كانت تلك «الضمانات»، التي يريدها النظام الكوري الشمالي بديلاً من «النووي» لحماية نفسه، عنصراً جديداً في المفاوضات، على النحو الذي يبشّر بعدم تكرار التجربتين الفاشلتين في عامي 1994 و2004، فإنّ قلّة تعتقد بأن عملية التفاوض ستكون سهلة، أو أنها ستفضي إلى تحقيق النتائج المأمولة، والتي من شأنها أن تغيّر من الأفق الأمني في شمال شرق آسيا بشكل مماثل لما جرى في أوروبا بعد انهيار جدار برلين في عام 1989.

حتى التجارب التاريخية والمعاصرة تجعل الحذر سيّد الموقف. فمنذ تسعينيات القرن المنصرم، كان النكث بالتعهدات هو النهج الذي سارت عليه الولايات المتحدة في مقاربتها للملف الكوري الشمالي. أضف إلى ذلك، أن استحضار «النموذج الليبي» من قبل جون بولتون، على سبيل المثال، يثير ما يكفي من الهواجس لإغضاب الكوريين الشماليين، وعدم توقيع «شيك على بياض» للأميركيين مذيلاً بعبارة «نزع أسلحة نووية كامل ويمكن التحقق منه ولا عودة عنه»، وهي صيغة ظل يطالب بها الأميركيون كمظلة للقيام بعمليات تفتيش.

وعلاوة على ما سبق، فإنّ الكل ينظر اليوم بعين القلق إلى مدى احترام الولايات المتحدة لتعهداتها، بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، وطموحات الهيمنة الاقتصادية التي باتت المحرّك الأول والأخير لكل الملفات السياسية في عهده، بما يعنيه ذلك من نزعة إلى إلغاء الآخرين، بمن فيهم الحلفاء الأوروبيون، بحسب ما تبدّى في قمة السبعة في كندا، على النحو الذي يعزّز الشكوك بشأن خيارات ترامب الكورية الشمالية، وهو ما جعل شخصاً مثل السفير الأميركي السابق لدى روسيا مايكل ماكفول، يتساءل: «إذا كان ترامب عاجزاً عن التفاوض على اتفاق حول الحليب، مع أحد أكثر حلفائنا المقربين، فكيف سيمكنه التوصل إلى اتفاق حول نزاع السلاح النووي مع أحد أكبر خصومنا؟!».

بذلك، فإنّ المسار الواقعي الوحيد بالنسبة إلى الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بقي عملية تفاوضية بإيقاع «خطوة خطوة»، ما يجعل التوقعات بشأن النجاح أو الفشل ضمن إطار حذر ومعقّد تحدّث عنه نائب وزير الخارجية الأميركي السابق ريتشارد ارميتاج أخيراً حين قال إن «المسافة بين المكان الذي نحن فيه والمكان الذي يجب أن نكون فيه تقاس بالسنوات».

> الكلمة المفتاح في الوثيقة هي «الضمانات» الأمنية التي تعهد بها الرئيس الأميركي

الاتجاه نحو حل ما يمكن وصفه بالتركة الأخيرة من «الحرب الباردة» (أ ف ب)

وثيقة التفاهم

يعلن الرئيسان دونالد ترامب وكيم جونغ أون ما يلي:

1. تتعهد الدولتان بإقامة علاقات جديدة وفقاً لرغبة شعبي البلدين في السلام والازدهار.
2. الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية ستوحدان جهودهما من أجل إقامة نظام دائم ومستقر للسلام في شبه الجزيرة الكورية.
3. مؤكدة مجدداً على إعلان بانمونجم في 27 نيسان 2018، تتعهد جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية العمل نحو نزع السلاح النووي بالكامل من شبه الجزيرة الكورية.
4. تتعهد الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية العثور على رفات أسرى الحرب والمفقودين والإعادة الفورية لمن يتم تحديد هوياتهم.

إقراراً منهما بأن القمّة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية للمرة الأولى في التاريخ هو حدث ذو أهمية كبرى فهو يطوي صفحة عقود من التوتر والعداء بين البلدين ويبشّر بمستقبل جديد، يتعهد الرئيس ترامب والرئيس كيم جونغ أون بتطبيق مواد هذا البيان المشترك بشكل كامل.

تتعهد الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية إجراء محادثات للمتابعة في أقرب فرصة يقودها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ونظير رفيع المستوى من جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية لتطبيق نتائج القمة بين البلدين.

تحليل إخباري

أمانٍ إسرائيلية بتفاهم مماثل مع طهران

علي حيدر

لم يكن مفاجئاً اهتمام تل أبيب الاستثنائي بقمة سنغافورة. تصرفت كما لو أنها طرف مباشر معني بنتائجها ورسائلها. وهو ما برز في مواقف مسؤوليها الذين رحّبوا بالتفاهم الذي تم الإعلان عنه، كما لو أنّ كوريا الشمالية جزء من بيئتها الإقليمية المباشرة. مع ذلك، فإن الاحتفال أو التفاؤل المبالغ به في هذه المرحلة، هو مصطنع وتعبير عن أماني أكثر من كونه يعبّر عن واقع. فما جرى هو تفاهم أولي ما زالت أمامه أشواط طويلة من المفاوضات حتى يتحقق على أرض الواقع، مع التأكيد على أن التفاهم الذي تم الإعلان عنه يشكّل خطوة باتجاه التوصل إلى اتفاق شامل ومفصل تم تحديد قاعدته – ضمانات مقابل نزع السلاح النووي. هذه النتيجة الأولية شكلت دافعاً لقدر من الارتياح وتعزيز الآمال في تل أبيب. لكن مشكلة التقدير الإسرائيلي أيضاً أنه قد يبالغ أحياناً في المسارعة لاستنساخ ما جرى مع كوريا الشمالية لتطبيقه على إيران. وهو ما حضر مبكراً في مواقف العديد من المسؤولين الذين عبّروا عن أمانيهم بأن يكون ذلك مدخلاً لتكرار النموذج نفسه في الشرق الأوسط.

برز الاهتمام الإسرائيلي بقمة سنغافورة في مواقف المسؤولين الرسميين والمعلقين، وسنشهد خلال الأيام المقبلة المزيد من التحليلات والقراءات التي يتناولها الخبراء المختصين، لاستشراف مدى انعكاسها على معادلات الصراع في المنطقة. حضرت القمة في مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي كشفت مصادر من داخله على أن «الرئيس كان يتابع لقاء القمة». وقبل ذلك، كان قد أعرب عن أمانيه بنجاح الرئيس الأميركي في مساعيه. وكالعادة في مثل هذه المحطات، عمد إلى استغلال حدث القمة من أجل مقارنتها، بزيارته الأخيرة إلى أوروبا، وربط بين قضايا الشرق الأقصى والأولويات الإسرائيلية المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني والحضور الإيراني في سوريا.

ينبع الاهتمام الإسرائيلي بنتائج ومآل المسار الذي افتتحته قمة سنغافورة من تقدير مفاده بأن مصلحتها الحيوية تكمن في نجاح خيارات ترامب التي تستند إلى سياسة حافة الهاوية. وترى أن هذا النجاح سيشكّل دفعاً إضافياً للمضي في السياسة نفسها مع إيران، وفي مجمل منطقة الشرق الأوسط. ويأملون أيضاً بأن يساهم ذلك في تعزيز منطقه داخل الولايات المتحدة نفسها بهدف الترويج لمقولة أن سياسة فرض العقوبات القاسية واعتماد سياسات أكثر هجومية، تهدف إلى تعزيز الردع، هي الأجدى والأكثر ملاءمة مع الأنظمة المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل، وللتأكيد على أن هناك بدائل واقعية، أكثر جدوى وأقل كلفة للنهج الذي اعتمدته إدارة باراك أوباما.

تشكّل قدرات وعلاقات كوريا الشمالية، مصدر قلق في تل أبيب. يعود ذلك إلى كونها تتمتع بعلاقات تبادلية مع طهران ودمشق، وبالتالي فإن خضوعها التام لمعادلة «الضمانات مقابل نزع الأسلحة النووية»، قد ينعكس إيجاباً – من منظور إسرائيلي – في ساحات أخرى. مع الإشارة إلى أن هذا النوع من القضايا لم يطرح في القمة ولم يكن حاضراً في وثيقة التفاهم التي تم التوصل إليها. لكن تل أبيب تراقب وتأمل بأن يكون لاستكمال المفاوضات لاحقاً، والتوصل إلى خواتيم تجسّد الآمال الإسرائيلية، انعكاساته على العلاقات بين إيران وكوريا الشمالية.

تراهن تل أبيب على أن نجاح إدارة ترامب في تحقيق إنجازات فعلية في مقابل كوريا الشمالية، سوف يساهم في تفرغها للملف النووي الإيراني. وعلى الأقل سوف يقطع الطريق على أي تطور دراماتيكي في الشرق الأقصى قد يخطف اهتمام وجهود الولايات المتحدة السياسية والعسكرية عن إيران وسوريا. مع ذلك، فإن هذه الرهانات والتقديرات تستند إلى مضمون محدد لأي اتفاق تفصيلي يتم تطبيقه على أرض الواقع، وإلا فإن بعض المضامين قد ترفع من مستوى القلق في تل أبيب، وتحديداً في حال لم يتم تطبيقه لاحقاً. وفي حال تراجع ترامب عن سقوفه المرتفعة، ومن ضمنها تجاهل القدرات الصاروخية في نهاية المفاوضات، كما حصل حتى الآن في الوثيقة. والأمر نفسه ينسحب على علاقات كوريا الخارجية والشرق أوسطية.

من الواضح أن إسرائيل تنظر إلى محادثات سنغافورة بعيون إيرانية وتقيّمها بمدى انعكاسها في طهران، وتعبّر عن مواقفها من مضامينها بخلفيات شرق أوسطية. من هنا، تأمل من أن يدفع الاتفاق وتنفيذه، طهران إلى تغيير قناعاتها والقبول بالعودة إلى طاولة المفاوضات لبحث اتفاق نووي جديد، على أسس مغايرة لتلك التي تم الارتكاز عليها في اتفاق عام 2015.

مقالة

ترامب بعد الرفيق كيم: والآن إيران

إقناع كيم جونغ أون بتفكيك أسلحته النووية (لا البرنامج النووي برمته) ليس إلا أحد العناوين لتلك المصافحة الحارة مع دونالد ترامب. العنوان الخلفي لـ«قمة القرن» (على ما عنون به الإعلام الغربي) اجتماع لم يدم أكثر من مئة دقيقة في سنغافورة. قد يكون مبالغاً به مقارنة بتواضع ما انجز فعلاً الى حدّ التساؤل عمّا إذا كان السخاء في الابتسامات ليس أكثر من محاولة لإخفاء «عورات» سنغافورة

وليد شرارة، محمد بلوط

تفضي قراءة سريعة لما تسرّب عن الاتفاق إلى أنّه قد لا يكون أكثر من خديعة بالتراضي. كيم جونغ أون يبحث عن إنجاز سريع لتبريد شبه الجزيرة، وإرضاء الصين، ودونالد ترامب الساعي للتوجه بكليته نحو الشرق الاوسط... وإيران، إذ لم يرد في الاتفاق سوى الحديث عن نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فلا جواب عن مصير برنامج إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم، قاعدة ديمونة أي برنامج تسلحي، فيما كان مثيله الإيراني موضع تفكيك منهجي تحت رعاية الصين، ولا شيء عن المنظومة الصاروخية الكورية العابرة للقارات، والتي هي أهم بكثير من البرنامج الإيراني على مستوى المدى والشحنات، بعشرات المرات. ولم يطلب الأميركي من الكوري تسليم أي وثائق أو الكشف عن حجم برنامجه النووي بعكس طهران التي سلمت وثائقها كاملة إلى مفتشي وكالة الطاقة الدولية. ولم يرد في الاتفاق أي تفصيل عن عودتهم إلى عملهم في كوريا الشمالية، كما لم يتحدث أحد عن وقف التجارب النووية، ولو أن بيونغ يانغ كانت قد دمرت مواقعها أمام الصحافة الغربية، كما أن أحداً لم يشترط أي جدول زمني في تصريحات سنغافورة، ولا في متن الاتفاق، فيما تزدحم آلاف الصفحات في اتفاق فيينا الإيراني، بالالتزامات حتى عام 2025.

لن يضيّع الرئيس الأميركي وقت من تساءل عن الغاية من اجتماعه بكيم جونغ أون، وفي سنغافورة نفسها. فمع فراغ الاتفاق من كل تلك العناصر التقليدية لوقف أي برنامج نووي، إلا إذا كان الهدف تجميد الملف الكوري الشمالي، ومهادنة كيم جونغ أون، بالتفاهم مع الصين، من أجل التفرغ لمواجهة طهران، إذ ربط دونالد ترامب في مؤتمره الصحافي على الفور بين «إنجازه» الكوري وبين إيران، واستخلص نتائج تحييد الملف النووي عليها حتى قبل أن يجف حبر توقيع جليسه في سنغافورة على الاتفاق الوليد: «آمل أنه في الوقت المناسب، بعد أن تكون العقوبات قد فعلت فعلها، وهي عقوبات قاسية جداً، أن يعود الإيرانيون إلى التفاوض على اتفاق حقيقي، لأني أرغب في أن أكون قادراً على الاتفاق معهم، لكن الأوان لم يحن بعد... أعتقد أن إيران بلد يختلف عمّا كان عليه قبل ثلاثة أو أربعة أشهر. لا أعتقد أنهم يهتمون بالمتوسط، ولا بما يجري في سوريا، كما كانوا يفعلون بثقة كاملة. لا أعتقد أنهم ما زالوا يتمتعون بنفس الثقة بالنفس اليوم».

> رمّم بولتون كل العدة الأيديولوجية للمحافظين الجدد

يمكن إيراد لائحة طويلة من التساؤلات عن دوافع تلك المرونة الترامبية في التعامل مع النووي الكوري. ولكن ما يتقدم منها هو مواصلة تفكيك كل ما صنعه باراك أوباما في الداخل والخارج. تفكيك إرث السلف وقلب سلّم أولوياته الاستراتيجية رأساً على عقب، هي الوجهة الوحيدة التي قد تستحق وصفها بالثبات، وما يمكن أن يشكّل عقيدة الرئيس دونالد ترامب، إذا ما صح القول بعقيدة ما لترامب، من فرط ما توالى من انقلابات على إنضاج استراتيجية واضحة لهذه الإدارة في فترة قياسية في قصرها لم تتجاوز العام السياسي الواحد، ومن فرط التناقض الواضح في مقاربتها لسياسة تزعم الحد من انتشار الاسلحة النووية بين مقلبها الكوري «التفاوضي»، ونبش فؤوس الحرب وإطلاق صيحاتها المجنونة، في مقلبها الإيراني والشرق أوسطي.

نزعم أن الاشكالية الحقيقية بالنسبة إلى الإدارة الأميركية في سنغافورة ليست الانتشار النووي ولا الحد منه أينما كان وبأي ثمن، بل ترتيب الأولويات مجدداً، ودفع «احتواء الصين» إلى الخلف، وتقديم الشرق الاوسط. ما يمكن الآن القول من دون مخاطرة، إن استراتيجيتها الجديدة تتبلور من خلال تفكيك ما تبقى من الاستراتيجية التي تبنّتها إدارة الرئيس السابق باراك اوباما، وتصفية حسابات المحافظين الجدد العائدين الى قيادة السياسة الخارجية الاميركية من خلف الترامبية، مع صعود قطبها جون بولتون إلى مستشارية الأمن القومي، أو المسيحية الصهيونية التي تقف في ظلال ترامب من خلال نائبه مايك بنس.

كان أوباما قد جعل من الاستدارة نحو آسيا واحتواء الصين أولوية إدارته. أكثر من مفكر استراتيجي اجتمعوا لإلهام التوجه الأوبامي نحو «الصين أولاً» وقبل أي دائرة جيواستراتيجية أخرى: زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي لإدارة جيمي كارتر، برنت سكوكروفت مستشار الامن القومي في إدارة جورج بوش الاب، ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الاميركية. تقاطع دعوات الثلاثي إلى الاعتدال في التركيز على الشرق الاوسط، وأنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تركز على قضايا العالم الاخرى، وتجعل من بينها أولوية استراتيجية، من بينها الصين. وعندما اندفع أوباما لوضع حد لأزمة النووي الإيراني، التي اختلقتها الولايات المتحدة نفسها، وقفت اعتبارات كثيرة وراء توقيعه اتفاق الرابع عشر من تموز 2015، ومن بينها من دون شك، قلب التوازنات في إيران وتغيير النظام ولكن من خلال الرهان على رفع العقوبات الاقتصادية وإفضائها حكماً إلى تغليب الرئيس حسن روحاني وجناح الاصلاحيين في الصراع مع المحافظين والحرس الثوري.

لكن الاعتبار الأول، كان فك الاشتباك مع إيران ضرورياً في لحظة تراجع قدرة واشنطن عن إدارة عدة نزاعات عالمية وإقليمية في آن واحد، كي تتفرغ لمواجهة الصعود الصيني الذي يهدّد هيمنتها على «بحيرتها»، المحيط الهادئ، وعلى الأسواق الآسيوية والأوروبية، ومآلات العولمة.

اعتبارات مشابهة قد تسود في خلفية المرونة الأميركية تجاه قنابل كيم جونغ أون النووية، لا سيما الدفع إلى تغيير سلوك النظام، وليس تغييره برمته، وهو ما يكفي للتعايش مع «نوويته»، من دون أنيابها المسلحة. لكن الاعتبار الرئيسي لتلك المرونة هو التفرغ مرة ثانية للاستدارة نحو الشرق الأوسط، لا سيما إيران. وليس سراً أن العودة إلى التركيز على الشرق الأوسط، وإيران، مرجعها تلك العودة المظفرة لقطب المحافظين الجدد جون بولتون وتسلمه الامن القومي لرئيس من دون بوصلة. رمّم بولتون كل العدة الأيديولوجية للمحافظين الجدد، ونفض عنه غبار ولايتين متتاليتين لأوباما، وعاد التفكير في أن السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط هي المدخل لترميم التراجع الأميركي في ظل أوباما، وترسيخ السيطرة على العالم. وعلى هذا الاساس قدّم المحافظون الجدد الحرب على العراق ضرورة حيوية للولايات المتحدة، وسوّقوها كخيار لا بد منه لإدامة الامبراطورية. يسلم ترامب لهذا الفريق قيادة السياسة الخارجية، لأنه لا يزال يرى كما عشية حرب العراق، ويتفق معه أن الشرق الأوسط هو البطن الرخو للنظام الدولي، ويمكن تحقيق إنجازات واختراقات كبيرة فيه، خصوصاً مع انهيار النظام الاقليمي العربي. كما يتفق معه بالاعتقاد، وهو يلغي الاتفاق النووي مع إيران ويتحدى الأسرة الدولية، أن المواجهة مع إيران، المحاطة بحلفاء، واشنطن في الخليج، أسهل من المواجهة مع كوريا الشمالية التي يلوح شبح الصين خلفها في أيّ خيار يتجاوز خيار سنغافورة.